

ترجمة للغة العربية

الإحاطة المقدمة من قبل رشا جرهوم
اجتماع مجلس الأمن المفتوح (أربا فورميلا)
8 مارس 2021

شكراً لإتاحة الفرصة لي للتحدث اليوم معكم حول أهمية إشراك النساء في السلام والأمن واستعراض حالة اليمن. أنا رشا جرهوم، رئيسة مبادرة مسار السلام، اليوم سأحيطكم نيابة عن منظمتي ونيابة عن شبكة التضامن النسوي، والتي تضم أكثر من 300 قيادة يمنية.

عندما اندلعت الحرب في اليمن قبل سبعة سنوات مضت، خفنا من أنها ستكون حرب طويلة الأمد، واتجهنا نحو تركيز جهودنا لبناء السلام. واستطاعت عضوات الشبكة تيسير عمليات **لوقف إطلاق النار** والتوسط من أجل إيقاف الصراعات حول المياه والأراضي. في تعز، عضواتنا فاوزن من أجل فتح الممرات الإنسانية وشاركن في عمليات الإغاثة، وتنقلن على أصابع أرجلهن بين الألغام متجنبات رصاص القناصة لإيصال الغذاء للأسر العالقة في مرمى النار. واستطاعت عضواتنا، مثل رابطة أمهات المختطفين، أن يساهمن في الإفراج عما يقرب من ألف معتقل تعسفي من المدنيين. وقد شاركت النساء اليمنيات بشكل فاعل في الحوار الوطني الذي عقد برعاية أممية في 2013، بنسبة بلغت حوالي 30%، واستطعن أن يساهمن في إعداد حقيبة تاريخية من الحقوق والتي شملت تخصيص حصة لتمثيل النساء بما لا يقل عن 30% في جميع مستويات الدولة.

ولكن وبالرغم من الدور القيادي الذي تلعبه النساء اليمنيات في العمل نحو السلام، تم إقصائهن من مفاوضات السلام التي عقدت في الكويت في 2016 وفي ستوكهولم في 2018، ولم يشاركن في جميع اللجان التي تشكلت بناء على هذه المشاورات. اليوم، النساء مقصيات تماماً من المسار الدبلوماسي الأول للسلام ومشاركتهم محدودة في دور رمزي كمستشارات لا يتم استشارتهم بشكل فاعل. وتم تغييب النساء تماماً من تشكيلة الحكومة الجديدة، وهو أمر يناقض مخرجات الحوار الوطني ويعد فشل تاريخي حيث تعتبر هذه أول حكومة تشكل دون نساء منذ عقدين، كما يتنافى أيضاً مع الخطة الوطنية للحكومة اليمنية بشأن النساء والسلام والأمن والتي تم اعتمادها العام الماضي، والتي تدعو لإشراك النساء.

وبالرغم من النداء العالمي لوقف إطلاق النار الذي أطلقه الأمين العام، والذي رجب به جميع أطراف الصراع في اليمن، استمر تدفق السلاح إلى البلد واشتدت حدة النزاعات المسلحة، خصوصاً باتجاه محافظة مأرب، حيث قادت جماعة الحوثيين عملية عسكرية هجومية نحو المحافظة، مما أدى إلى تضرر النساء والفتيات بشكل خاص وأدى إلى أزمة نزوح واسعة. وقد أطلقت النساء إنذارات مبكرة ودعت لوقف إطلاق النار من أجل تكثيف الجهود لمواجهة جائحة الكوفيد-19، وطلبنا مسودات اتفاقية وقف إطلاق النار لدعم هذه الجهود، إلا أن طلبنا قوبل بالرفض تحت مبرر حماية عملية السلام الهشة، ولم يتم تسليم المسودة بما في ذلك إلى المجموعة الاستشارية الفنية للنساء اليمنيات.

وقد استمعنا لجميع أنواع الإعذار الذكورية والتي تبرر إقصاء النساء- التي تساءلت عن مؤهلاتنا، وعن شرعيتنا، وعن قدرتنا في تمثيل دوائرننا، وعن وكالتنا، وعن حقنا في المشاركة في الحياة العامة، ولكن من أكثر المبررات إحباطاً التي سمعناها هي أن إشراك النساء سيؤدي إلا لإغضاب أطراف المفاوضات وسيؤثر على عملية السلام الهشة. وقد أشرنا لقرار مجلس الأمن 2451 (2018)، والذي يؤكد على أهمية

المشاركة الكاملة للنساء، وأشرنا إلى اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ولكن يقال لنا بأن إنهاء الحرب يأتي قبل إعطائنا حقوقنا. واستمعنا لهذه الأعذار والمبررات من حكومتنا ومن الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء الداعمة.

كوسيطات، نتفهم التحديات التي تواجه عملية الوساطة، وكنشاطات نسخر وقتنا لدعم السلام، نعترف بأهمية الجهود للدفع بوقف الصراع ونشارك في طموحنا لتحقيق هذا الهدف. ولكن استرضاء أطراف الصراع الذين سفكوا الدماء لتحقيق مصالحهم السياسية الضيقة على حساب دعم عملية سلام تشاركية وعلى حساب حقوق النساء، يتناقض بشكل مباشر مع أساسيات القرار 1325. فبدون نساء وبدون المساواة الجندرية، سيبقى السلام هدفاً غير قابل للتحقيق.

في اليمن، تعلمنا بأن الإقصاء من عملية السلام بقيادة أممية، يشجع لإقصاء النساء في المساحات الأخرى. كما تعلمنا أن ضعف الإرادة السياسية وغياب المساءلة يؤدي إلى إقصاء النساء من المشاركة. تستطيع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً هاماً لتغيير هذا الوضع ليس في اليمن فقط ولكن حول العالم، عبر تسخير مواردها والتأثير على عمليات السلام التي يتم دعمها وجعلها أكثر تشاركية وشمولية، مما سيعطي إشارة قوية للدول الأعضاء والحكومات وأطراف الصراع في كل الدول بأن الأمم المتحدة لا تتنازل ولا تساوم بمبدأ المساواة مقابل التوصل إلى حلول سياسية سريعة.

وهناك تحدي إضافي يواجه مشاركة النساء في اليمن وفي الدول الهشة الأخرى مثل العراق وليبيا وأفغانستان، يتعلق باستهداف النساء بسبب مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية، ومناصرتهم لحقوق الإنسان أو مساهمتهن في الأنشطة المتعلقة بالسلام. اليوم، بلغت الانتهاكات الموجهة ضد النساء والفتيات في اليمن إلى مستوى لم نشهده من قبل. وقد نوهت لجنة الخبراء الدوليين، بأن العنف الجنسي يستخدم ضد النساء والفتيات من قبل جميع أطراف الصراع. وبالتحديد فقد أقدمت جماعة الحوثيين على استهداف النساء والفتيات المعارضات لهن عبر اعتقالهن وتعذيبهن واغتصابهن. بعض هؤلاء النساء تم استهدافهن فقط لمشاركتهن في مظاهرات ضد الجوع وللمطالبة بصرف الرواتب. وفي نوفمبر 2020، أصدرت جماعة الحوثيين حكماً بالإعدام ضد 91 شخص مدني، شملوا صحفيين وسياسيين، ومن ضمنهم الدكتورة نادية السقاف، عضوة في شبكة التضامن النسوي.

وهنا نشكر مجلس الأمن لإدراج شخص مسؤول عن - وهنا أقتبس من قرار مجلس الأمن - عن "دور بارز في سياسة التخويف واستخدام الاعتقال والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب ضد النساء الناشطات سياسياً واستخداماً منهجياً..." في قائمة العقوبات الشهر الماضي. فقد اتخذت خطوة أولى وهامة تجاه تحقيق العدالة لمئات النساء اليمنيات، وتناولت قضية تهدد حياة وتعيق قدرة النساء على المشاركة في صنع مستقبل البلد.

ولبناء سلام دائم في اليمن، نحث المجلس على دعم عملية سلام تشاركية وشفافة وقابلة للمساءلة، عبر التأكيد على أهمية تعددية الأطراف المشاركة، ومشاركة فاعلة للنساء والشباب والمجتمع المدني من جميع الخلفيات السياسية ومن جميع المناطق في اليمن، بما في ذلك الجنوب، في جميع المسارات الدبلوماسية ومراحل عملية السلام. كما نحث المجلس على دعم حماية النساء، بما في ذلك النساء السياسيات، بدءاً بالمطالبة بالإفراج الفوري لجميع النساء المعتقلات تعسفياً.

ولكننا بحاجة أن تقوم الأمم المتحدة وهذا المجلس بعمل المزيد. فمن تجربتنا في اليمن، والتي تشابه واقع الكثير من دول الصراع الأخرى، هناك دليل واضح أن مشاركة النساء لا يجب أن تترك للتفاوض أو لإرادة أطراف الصراع- إذا تركتموها لذلك ستضمنون بأنه سيتم التنازل عن حقوقنا لصالح فلسفات الوساطة الذكورية والتي تكافئ العنف. على الأمم المتحدة أن تدافع عن حق مشاركة النساء. مشاركة النساء يجب أن تكون مباشرة ورسومية وثابتة. يجب أن يكون لنا تأثير حقيقي في عملية السلام، وإلا ستبقى مشاركتنا سطحية. مشاركتنا لن تكون حرة أيضاً إذا استمرينا بالعيش في خوف من الاعتقال والتعذيب والاغتصاب وأحكام الإعدام. لذلك من المهم أن تكون مشاركة النساء هي معيار ثابت في كل عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة.

وفي العام الماضي بمناسبة الذكرى 20 من القرار 1325 (2000)، وقعت أكثر من 500 مجموعة مجتمع مدني حول العالم على الرسالة المفتوحة التي أعدتها مجموعة عمل المنظمات للنساء والسلام والأمن تطالب بأن تكون مشاركة النساء شرط أساسي لعمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. اليوم، هناك فرصة لأن تستمعوا لصوتنا الجماعي وأن تتخذوا القرارات اللازمة من أجل صنع التغيير التاريخي لتحقيق تقدم في حقوق النساء.

يجب ألا نفقد ضراوتنا في العمل على تحقيق المساواة والعدالة الجنسانية وألا نقدم التنازلات في حقوق النساء.

شكرا واتطلع لنقاش اليوم.